



**العوامل المؤدية للجوء الغارمات نحو الاقتراض
وعلاقتها بالوصم الاجتماعي لهن
”دراسة ميدانية“**

إعداد

أ/ عنود محمد الحسنات

باحثة دكتوراة، علم الجريمة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية،
جامعة مؤتة، الأردن.

د/ زيد الشمايلة

العوامل المؤدية للجوء الغارمات نحو الاقتراض

وعلاقتها بالوصم الاجتماعي لهن - دراسة ميدانية

عنود محمد الحسنات، زيد الشمايلة.

قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن.

البريد الإلكتروني: hasanat_anood@yahoo.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض وتأثيرها في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن في محافظة الكرك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات، وقد تم استخدام عينة قصدية كأسلوب لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (50) غارمة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: 1. أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض جاءت بدرجة مرتفعة. 2. وجود أثر للعوامل الاقتصادية في الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك، وأن العوامل الاقتصادية تفسر (57%) من التباين في الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك. 3. وجود أثر للعوامل الاجتماعية في الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك، وأن العوامل الاجتماعية تفسر (48.2%) من التباين في الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك. وتوصي الدراسة بضرورة تحديد جهة حكومية تتولى مهام متابعة المؤسسات الإقراضية بشكل دوري وفقاً لمنهجية متفق عليها، وضبط سوق الائتمان غير الرسمي. وفرض تشريعات جديدة بقانون يضع حد اقصى للاقتراض الصغير، مع ضرورة وضع سبل لمنع الاستغلال عن طريق ايصالات الأمانة أو الشيكات، وتوفير الضمانة المدنية للسداد.

الكلمات المفتاحية: الغارمات، الاقتراض، الوصم الاجتماعي، دراسة ميدانية.

Factors Leading Female Debtors to Resort to Borrowing and their Correlation to Social Stigmatization: A Field Study

Anoud Mohamed Hassanat*, Zaid Al-Shamayleh

Department of Sociology, College of Social Sciences, Mu'tah University, Jordan.

*Email: hasanat_anood@yahoo.com

Abstract:

This study aimed to identify the factors oblige female debtors to resort to borrowing and their correlation to social stigmatization in the Karak governorate. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and developed to collect data, and a purposive sample was used. The sample of the study consisted of 50 female debtors. The study revealed that the economic and social factors leading female debtors to borrowing came in a high degree. There is an effect of economic factors on the social stigmatization of women in debt in Karak governorate, and that the economic factors explain (57%) of the variation in (the social stigmatization of women in debt in the governorate of Karak. There is an effect of social factors on the social stigmatization of women in debt in Karak governorate. Furthermore, social factors explain (48.2%) of the difference in (the social stigmatization of women in debt in Karak governorate). The study recommended the necessity of identifying a government agency that undertakes the tasks of monitoring lending institutions periodically according to an agreed methodology, and controlling the informal credit market. The study also recommended imposing new legislation by a law that puts a ceiling on small borrowing to prevent exploitation through trust receipts or checks and to provide a civil guarantee for payment.

Keywords: debts, borrowing, social stigmatization, field study.

المقدمة:

سعت المرأة إلى زيادة دورها الاقتصادي في المجتمع الأردني ومساندة الزوج لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الناس، ومع ظهور مؤسسات التمويل الأصغر والتي تبنت تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكانت في الأغلب موجهة للنساء لجأت المرأة إلى الاقتراض تحت مسمى تمويل مشاريع صغيرة وهي التي لم يكتب لها النجاح لأسباب كثيرة لذا لم تستطع أغلب النساء السداد وتحولت القضية إلى ما يسمى بالغارمات.

والمجتمع الأردني كغيره من المجتمعات قد شهد تغييرات واسعة، وعميقة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية مما أدى إلى أحداث تحولات كبيرة في البنية التحتية المختلفة من حيث صعوبة الأوضاع المعيشية وتدني دخل الفرد الأردني وتدني مستوى الأجور والتضخم وزيادة معدلات الطلاق، والتفكك الأسري والانحرافات السلوكية والأخلاقية، لارتباطها الوثيق بوضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي، ولارتباطها بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويشير (الدرأوشة، 2014) فيشير أن المجتمع الأردني شهد تغيراً جذرياً في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعيشية الصعبة وتدني مستوى دخل الفرد، وتدني مستوى الأجور، وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع الأردني له آثار سلبية على المستوى المعيشي.

وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في السلوك الإنساني، حيث يرى (الحسن، 2008) والمشار له في (الزواهره، 2013) أن طبيعة المستوى المعاشي الذي يتمتع به أبناء المجتمع يعتمد على العلاقة الكمية والتنوعية بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فإذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لحجم السكان فإن المستوى المعاشي يكون عالياً، وهنا يتمتع السكان بالرفاهية المادية والاجتماعية، أما إذا اختل التوازن بين نسبة الموارد الاقتصادية وحجم السكان أو الموارد البشرية، فإن المستوى المعاشي ينخفض إلى مستويات تحددها درجة الاختلال في التوازن بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية، وأن سوء الموارد الاقتصادية ونقصها يؤدي إلى استهلاك المعطيات المادية للبيئة، وهنا تتحول البيئة إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار. ويرى (Quinney, 1977) أنه مع تزايد أرقام البطالة يصبح دور الدولة أكثر تعقيداً نتيجة لظهور طبقة فرعية أخرى داخل المجتمع، ويرى أن الاقتصاد السياسي للنظام الرأسمالي هو سبب الجريمة من خلال جرائم السيطرة الاقتصادية. أما (Rekless) يرى أن تزايد أرقام البطالة تؤدي إلى حدوث ضغوط داخلية للفرد مثل التوتر، والثورة والصراع وضغوط خارجية تشمل الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان والبطالة والفرص المحدودة، موثق في (الوريكات، 2013).

لعل دراسة البنك المركزي الأردني التي صدرت قبل أيام وخلصت الى أن النساء في الأردن يشكلن نسبة الثلثين من معدلات الاقتراض خلال العام 2017، يفسر تماما ما ثار مؤخرا حول ازدياد حجم الطلبات القضائية للنساء الغارمات غير القادرات على السداد وعلى الأخص المقترضات من مؤسسات التمويل الأصغر. وبحسب الدراسة التي أجراها البنك المركزي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي فقد بلغ عدد المقترضين النشطين خلال العام 2017 حوالي 397 الفا لثلاثهم من النساء، وتعيد الدراسة هذا الارتفاع الى الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل الأصغر التي انتشرت في المملكة خلال السنوات الماضية. قد يكون ارتفاع عدد النساء المقترضات مسألة ايجابية في حال اعتمدت مؤسسات التمويل الأصغر الملاء المالية للمرأة الراغبة في الاقتراض، لكن ما يحصل حاليا هو منح القرض لأي امرأة حتى بلا دخل وحيانا لا تشترط وجود كفيل في حال القروض الصغيرة، والأمر المقلق الآخر بأن القروض أصبحت تقدم للنساء ليس لغرض إقامة مشاريع صغيرة وإنما كقرض مالي تنفقه خلال أيام وتتعثربسداده لمدة طويلة قد تعرضها لمطالبات قضائية وهو ما حصل مع شريحة واسعة من النساء في مجتمعنا وارتفاع عدد النساء المقترضات في الأردن ليس مؤشرا على تحسن الوضع الاقتصادي الشخصي للمرأة، وليس دليلا على ارتفاع عدد النساء العاملات، وليس مؤشرا على انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي الأردني، وهذه الإيجابيات كلها إنما ارتفاعها في الأردن يرتبط بشكل رئيسي بإنشاء مؤسسات أقراض خاصة بالمرأة فقط، والتي كان الأصل فيها أن تقدم قروضا لتمويل مشاريع المرأة بهدف تحسين واقعها المعيشي وليس تكبيلها بقروض مالية تنفقه على أسرته.

في المجتمعات المتقدمة الأخرى، قد يكون ارتفاع نسبة النساء المقترضات دليل صحي على تحسن مؤشرات الاقتصاد بشكل عام وتحسن ظروف المرأة بشكل خاص، لكن في الأردن أرى بأن ارتفاع نسبة المقترضات في الآلية المقدمة في مؤسسات التمويل الأصغر، سيضاعف من معاناة النساء الفقيرات ويزيد من ضعفهن الاجتماعي وقد يعرضهن لمساءلة قانونية وقضائية هن بغنى عنها خاصة وأن شريحة واسعة من المقترضات هن المعيلات الرئيسيات لأسرهن، وفي حال نزاعهن مع القانون سيكون الخاسر أسرة كاملة وليس سيدة واحدة فقط، فيجب إعادة النظر بالآلية المتبعة في مؤسسات التمويل الأصغر والتشدد بشروط الإقراض، بحيث يمنع تقديم القروض المالية بشكل مباشر، وإنما توجيهها إلى مشاريع صغيرة تكون المرأة قادرة على إدارتها وسداد التزاماتها من ناتجها، حتى لا تصل المقترضة إلى السجن كما حصل خلال الفترة الماضية وبرزت ظاهرة أدت الى اضطراب مؤسسات حكومية لإنشاء أقسام للغارمات ومنها صندوق الزكاة وجمعيات أهلية أردنية في سعيها للحفاظ على الأسرة الأردنية وعدم تشتتها بسبب مبالغ زهيدة وصلت في إحدى الحالات إلى عدم قدرة سيدة على تسديد ستين دينارا فقط (الخطاطبة، 2017).

كشفت مصدر حكومي أن العدد الكلي للغارمات في المملكة يصل إلى 13 الف غارمة، لافتاً إلى أن 43.5% من عدد الغارمات متراكم عليهن مبالغ تقل عن الف دينار، بعدد يصل إلى 5672 غارمة. وتشير البيانات الرسمية المتوفرة لدى الصندوق بأن هذا السقف يشمل نحو 5672 سيدة مطلوبة للتنفيذ القضائي، تنطبق عليهن الأسس والمعايير المعتمدة لدى صندوق المعونة الوطنية ووزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الزكاة، والتي تراعي وضع الأسرة ودخلها وأملها وقدرتها على السداد، وأن سبب القضايا المالية كان لتلبية احتياجات أساسية للأسرة.

ووصفاً للمشكلة أشارت جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن" الى أن حسابات ودائع الأفراد تصنف الى حسابات تحت الطلب وحسابات توفير والودائع لأجل. هذا وقد بلغ عدد أصحاب حسابات ودائع الأفراد من الجنسين 3403470، منها 32.4% حسابات ودائع لإناث وبعدها 1101944 مودعة مقابل 2301026 مودع من الذكور وبنسبة 67.7%. وقد بلغت القيمة الإجمالية لودائع الأفراد 21.86 مليار دينار منها حوالي 16.33 مليار للمودعين الذكور، و 5.53 مليار للمودعات الإناث وبنسبة 25.3%. ومن حيث الاقتراض لعام 2016 (علماً بأن تصنيف التسهيلات ينقسم الى الجاري مدين والقروض والسلف بأنواعها)، فقد وصل عدد المقترضين الأفراد من البنوك العاملة في الأردن 788915 مقترضاً/مقترضة، منهم 153270 مقترضة وبنسبة 19.4% (كانت عام 2015 بحدود 157730 مقترضة وبنسبة 19.1%)، في حين كان عدد المقترضين الذكور 635681 مقترضاً وبنسبة 80.6%.

وقد بلغت القيم الإجمالية لقروض الأفراد 9.177 مليار دينار، منها 7.678 مليار دينار للمقترضين الذكور وبنسبة 83.7%، و 1.499 مليار دينار للمقترضات الإناث وبنسبة 16.3% بارتفاع وصل الى 201 مليون دينار عن عام 2015 (كانت عام 2015 حوالي 1.298 مليار دينار إلا أنها بذات النسبة 16.3%).

وتلقت "تضامن" الى أنه على الرغم من التراجع البسيط في عدد المقترضات خلال عام 2016 بعدد 4460 مقترضة وبنسبة وصلت الى 2.8%، إلا أن القيم الإجمالية لقروض الإناث قد ارتفعت بمقدار 201 مليون دينار وبنسبة 15.5%.

ومن حيث عدد الأفراد الحاصلين على بطاقات إئتمان (فيززا/ماستر كارد/امريكان أسبريس) من البنوك العاملة، فقد بلغ عدد الأفراد 366047 فرداً منهم 2933393 من الذكور وبنسبة 80.2%، و 72654 من الإناث وبنسبة 19.8%. فيما بلغت سقوف البطاقات 692 مليون دينار منها 584 دينار للذكور و 108 ملايين دينار للإناث وبنسبة 15.6%.

وتضيق "تضامن" بأن بعض الأزواج يستولون على رواتب زوجاتهم بطرق مختلفة كالإبزاز والخداع والإحتيال إن لم يكن بالإكراه، وقد وصل الأمر ببعضهم إلى إستلام بطاقات الصراف الآلي لسحب رواتب الزوجات فور تحويل الرواتب إلى حساباتهم، إضافة إلى إرغامهم على الحصول على قروض لصالحهم، أو كفالة القروض البنكية لشراء العقارات والسيارات بأسمائهم، وإذا ما وقفت الزوجات في وجه هذه التصرفات تبدأ الخلافات الزوجية بالتهديد بمنعهن من العمل وممارسة العنف ضدهن وقد تنتهي العلاقات بالطلاق إذا أصرت الزوجة على موقفها، وتضطر الزوجات إلى تسديد القروض من رواتبهن.

وتؤكد "تضامن" على أن ارتفاع القيم الإجمالية لقروض الإناث والتي ارتفعت خلال عام 2016 بمقدار 201 مليون دينار لم تنعكس إيجاباً على حياتهن وقدراتهن الاقتصادية، كون التمكين الاقتصادي للنساء لا يقتصر فقط على مشاركتهن الاقتصادية بمختلف النشاطات فحسب، بل يمتد ليشمل قدرتهن على التصرف بأموالهن بكل حرية وإمكانية تملكهن للعقارات والأراضي، وتسهيل عملية وصولهن للموارد المختلفة، وتأمين مستقبلهن ومستقبل عائلتهن وأولادهن في حال أصبحن يرأسن أسرهن لأي سبب كالطلاق أو الوفاة أو الهجر.

وتربط "تضامن" ما بين تدني مستوى ملكية النساء الأردنيات لأصول الأسرة من أراضي وشقق وماشية وأدوات وآلات، وبين حرمانهن من الميراث، وهو ما يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة وهامة على الأمن الغذائي وعلى إمكانية خروجهن من دائرة الفقر والجوع. وإن التعامل مع النساء على أنهن شركات في عملية التنمية المستدامة لا ضحايا لها سيعود بالفائدة على الجميع وسيؤدي إلى انتعاش سريع لإنتاج الأغذية والقضاء على الفقر والجوع.

وتعتقد "تضامن" بأن حرمان النساء من الميراث سواء بإجراء عمليات التنازل من قبل الآباء لأبنائهم الذكور و/ أو بإجراء التخارج بالتودد والتخجيل و/ أو بممارسة الضغوطات العائلية والتهديد والإكراه للتنازل عن حقوقهن الإثنية، إضافة إلى جهل النساء بحقوقهن و/ أو خوفهن من المطالبة بها، جميعها تعمل على توسيع دائرة النساء اللاتي لا يملكن المنازل والأراضي، وترسيخ لما يعرف بـ "تأنيث الفقر" الذي يزيد من أعداد النساء الفقيرات والمهمشات وغير القادرات على إعالة أنفسهن وأسرهن، ويفقدن القدرة على مواجهة أعباء الحياة المادية ويوقع العديد منهن في مشاكل قانونية ويتم استغلالهن بمختلف الطرق والوسائل.

الغارمات" مصطلح أطلق في الأردن على النساء اللاتي يقترضن من شركات التمويل المالي الصغيرة الخاصة، بقيم مالية تتراوح بين خمسمئة وأربعة آلاف دولار، بهدف تغطية احتياجاتهن الاقتصادية أو المعيشية، أو تمويل مشروع صغير يحسن دخل العائلة، أو بدافع من الزوج أو الأسرة، وعندما لا تتمكن المرأة من السداد ترفع قضية عليها أمام المحاكم وتُسجن لحين السداد (تضامن:2018).

لكن غالبية النسوة يتعثرن مالياً، ويصبحن غير قادرات على سداد هذه الديون، فينتهي بهن الحال إما سجينات أو مطلوبات لدائرة التنفيذ القضائي التابعة لمديرية الأمن العام.

وبعدما كبرت كرة الثلج، ووفق أرقام رسمية، فإن العدد الكلي لـ"الغارمات" في الأردن يصل إلى 13 ألف سيدة، 5672 منهن لا تتجاوز ديونهن ألف دينار أردني (1400 دولار)، فيما يتزايد يومياً عدد الموقوفات في السجون على خلفية قضايا مالية.

أعلنت الحكومة الأردنية تخصيص مبلغ 750 ألف دولار من موازنة لعام الحالي 2019 لصندوق الزكاة الأردني لحل مشكلة "الغارمات". وبحسب مدير صندوق الزكاة عبد السميرات، فإن عدد المستفيدات خلال العامين 2017، 2018 بلغ 537 غارمة.

لكن الحكومة لم تحل المشكلة بشكل جذري، بسبب وضعها شروطاً محددة للمستفيدات، بحسب طبيعة القضية والمطالبة المالية وقيمتها وخصائصها.

في السياق ذاته، تكشف وزيرة التنمية الاجتماعية بسمة اسحاق عن وجود 5669 سيدة مطلوبة للتنفيذ القضائي بسبب ذمم مالية مترتبة عليهن بأقل من ألف دينار، مضيفاً أن الغارمات لمن تقل ديونهن عن ألف دينار لسن داخل السجون حالياً، ومجموع المبالغ المترتبة عليهن تصل إلى 3 مليون دينار.

مشكلة الدراسة:

لا يزال الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمعاناة القاسية في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وغلاء والانحدار المستمر في خطي الفقر والبطالة والعجز المتمادي المستمر في الموازنة والميزان التجاري وتضخم المديونية والتخفيف تنصدر هموم المواطنين ومعاناتهم اليومية.

فالوضع الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع يُشكل عاملاً مهماً في قدرة الفرد على تلبية متطلبات الحياة المعيشية من خلال حصوله على الدخل. ويعد تزايد معدلات لجوء الغارمات نحو الاقتراض والتي تُعد من بين المشاكل الرئيسة التي أجمعت تقارير الخبراء الدوليين على ضرورة معالجتها والتخفيف من حدها خطورتها على المجتمع، لما لها من آثار وانعكاسات سلبية خطيرة على برامج التنمية البشرية. ذلك أنه قد أسهمت عوامل التحديث وظهور متغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع الأردني، كما هو الحال في كثير من المجتمعات المتقدمة أو المجتمعات النامية. وبناء على ما سبق عرضه من إحصاءات أشارت في مجملها إلى مدى انتشار ظاهرة الغارمات في المجتمع الأردني، ومدى الحاجة إلى دراسة أسبابها والمتغيرات المرتبطة بها من أجل وضع المقترحات والحلول لمعالجتها والحد منها ما ينعكس على أمن المرأة واستقرارها ومن ثم أمن واستقرار المجتمع ككل، وفي ضوء ذلك تواجه آلاف الأردنيات أحكاماً بالسجن لعدم تمكنهن من تسديد قروض حصلن عليها لأسباب عدة، فيما بات يُعرف اليوم بقضية "الغارمات"، وهو مصطلح يُطلق على النساء اللواتي يقترضن من شركات التمويل المالي بقيم متفاوتة، تلبية لحاجتهن المعيشية أو لتمويل مشاريع صغيرة تعيلهن وأسرهن. وتتمثل مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: ما هي العوامل المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض وتأثيرها في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن في محافظة الكرك

أسئلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للبحث في العوامل المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض وتأثيرها في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن في محافظة الكرك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما العوامل الاقتصادية للجوء الغارمات للاقتراض من وجهة نظرهن؟

السؤال الثاني: ما العوامل الاقتصادية للجوء الغارمات للاقتراض من وجهة نظرهن؟

السؤال الثالث: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للجوء الغارمات للاقتراض والوصمة الاجتماعية لهن؟

السؤال الرابع: ما مقترحات الحد ظاهرة انتشار الغارمات بالمجتمع الأردني؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي على النحو التالي:

1. التعرف على العوامل الاقتصادية للجوء الغارمات للاقتراض من وجهة نظرهن.
2. التعرف على العوامل الاجتماعية للجوء النساء للاقتراض في محافظة الكرك.
3. توفير قاعدة من البيانات والمعلومات عن المتغيرات الاقتصادية التي تحد ظاهرة انتشار الغارمات بالمجتمع الأردني.
4. التعرف إلى تأثير العوامل (الاقتصادية والاجتماعية) للجوء النساء للاقتراض في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن.

5. تقديم مقترحات الحد ظاهرة انتشار الغارمات بالمجتمع الأردني

أهمية الدراسة:

تحدد أهمية الدراسة في جانبين أساسيين هما: الأهمية النظرية ، والأهمية التطبيقية :

الأهمية النظرية:

- 1- تعتبر من الدراسات الأكاديمية التي ستلقي الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية في لجوء النساء للأقتراض في محافظة الكرك بشكل عام وضبط المجتمع من مختلف السلوكيات التي تخالفه بشكل خاص .
- 2- المساهمة في إغناء وتحديث الدراسات الاجتماعية التي تتناول موضوع وامل المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض وتأثيرها في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن في محافظة الكرك.
- 3- يتوقع أن ترفد المكتبة الأردنية والعربية والمعرفة والمعلومات العملية المتعلقة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية في لجوء النساء للأقتراض وما ينجم عن هذا الضبط من آثار على المجتمع ككل والفرد بصورة خاصة.

الأهمية التطبيقية تتمثل في :

- 1- قد تفيد نتائج هذه الدراسة الباحثين والدارسين في مجال العلوم الاجتماعية والمخططون في ما يتعلق بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية لجوء النساء للأقتراض والى المستوى الذي وصل له .
- 2- محاولة الخروج بنتائج علمية وتقديم توصيات علمية بشأنها تسهم في تحديد العوامل المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض وتأثيرها في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن.
- 3- محاولة إضافة نتائج جديدة للتراكم العلمي والمعرفي حول دور العوامل المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض وتأثيرها في الوصم الاجتماعي.

مصطلحات الدراسة:

الغارمات: " مصطلح أطلق في الأردن على النساء اللائي يقترضن من شركات التمويل المالي الصغيرة الخاصة، بقيم مالية تتراوح بين خمسمئة وأربعة آلاف دولار، بهدف تغطية احتياجاتهن الاقتصادية أو المعيشية، أو تمويل مشروع صغير يحسن دخل العائلة، أو بدافع من الزوج أو الأسرة، وعندما لا تتمكن المرأة من السداد ترفع قضية عليها أمام المحاكم وتُسجن لحين السداد (تضامن:2018).

الوصم الاجتماعي: الوصم في اللغة العربية، هو العار والعيب، والعقد في العود، ويقال وصم فلاناً أي: عابه ولطخه بقبيح وتنقص من قدره. وفي الاصطلاح من وجهة نظر عالم الاجتماع "إرفينغ كوفمان" باعتباره أول من استعمله فيشير إلى وجود علامات جسدية تكشف عن كل ماهو غير عادي أو سيء من الناحية الإخلاقية للأشخاص الذين يمارسون سلوكاً غير سوي من أجل تمييزهم على أنهم أشخاص منحرفون ومرفوضون اجتماعياً، وبذلك يعتبر الشخص الموصوم بوصمة اجتماعية غير مرغوب فيه ويحرم من التقبل الاجتماعي أو تأييد المجتمع له، لأنه مختلف عن الآخرين.

مفهوم الوصم إذن هو تلك العملية التي تنسب الأخطاء أو الأثام التي تدل على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في مجتمع ما، فتصفهم بصفات بغيضة وسمات تجلب العار وتثير حولهم الشائعات وبالتالي يصبح الشخص مرفوض اجتماعياً (شعو:2019).

النظريات المفسرة لسلوك الغارمات:

أولاً: نظرية الوصم:"

هي من النظريات التفسيرية نسبياً في علم الاجتماع الجنائي، و التي تحاول تفسير الانحراف، حيث بدأت في الخمسينات و تحديداً من عام (1950-1951) للباحث الأمريكي " أدوين ليمرت " تم جاء عالم آخر و طورها " هوارد بيكر" و أصل النظرية نفسي اجتماعي فهي انطلقت من علم النفس في البداية سنة (1936-1938) بواسطة أحد العلماء و هو " تانين" و لكن الذين برعوا فيها هم الاجتماعيون فالنفسانيون يتكلمون عن stigma و هي كلمة يونانية الأصل و تعني نقطة سوداء في ورقة بيضاء، وهذا معناها اللغوي أما معناها العلمي فهو الوصم أو النعت(زعرور:2017).

وهذه النظرية تهتم بإمكانية تحديد أو التأثير على هوية الفرد وسلوكه وذلك من خلال الألفاظ التي تستخدم من أجل وصفه أو تصنيفه. تتوافق نظرية الوصم مع مبادئ النبوءة ذاتية التحقق ومع الصورة النمطية. تشير نظرية الوصم إلى أن الانحراف الاجتماعي غير مقترن بالفعل نفسه، بالمقابل التركيز ينصب على ميل الأغلبية إلى الوصم السلبي للأقليات أو أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم منحرفين عن المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة. (Macionis:2010).

كيف توصل " ليمرت " لنظرية الوصم:

1. يعود تفسير النظرية للانحراف من مدخل اجتماعي الى عالين هما " أدوين ليمرت " و " هوارد بيكر " و يرجع أصلها الى العالم " ليمرت " و هذه الفكرة لم تأتيه من علماء النفس، بل بما استوحاه من زيارته الى الأسكا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لاحظ قبائل الاسكيمو أن بعض أطفال هذه القبائل يتأتون في الكلام، فأجرى بعض ابحاثه الاجتماعية لكي يصل الى الأسباب فوجد أن القبائل التي ينتهي اليها الأطفال الذين يتأتون يؤكدون في تربيتهم لأبنائهم على سلامة النطق و الفصاحة في الكلام و الاهتمام بمخارج الحروف لما له من دور في تحديد المركز الاجتماعي للفرد في القبيلة، بينما في القبائل التي لا تطلب ذلك فلم يلاحظ وجود تأتأة في الكلام، فتوصل الى أن ذلك ناتج عن الخوف بأن يوصموا بأنهم غير فصحاء و بذلك يفقدون منزلتهم الاجتماعية، مما يشكل ضغطا كبيرا على الأطفال. ثم استكملت النظرية عن طريق باحث آخر هو " هوارد بيكر " الذي أعطاها بعد اجتماعي نهائي عام 1970. حيث أدخلها في مقاله المشهور " الغرباء "

تفسير نظرية الوصم اجتماعيا:

الوصم هو عملية اجتماعية لا يرجع للفعل الانحرافي ذاته، فالفعل ليس هو الذي يحدد ما هو انحراف و ما هو غير انحراف بل أن ما يقوم بذلك هو رد الفعل الاجتماعية التي تتبع الفعل الانحرافي، بمعنى أن الوصم مرتبط برد الفعل الاجتماعية عن ذلك الفعل الانحرافي و ليس الفعل. فالوصم هو بين طرفين الأول الفعل الانحرافي ذاته، و الطرف الثاني رد الفعل الاجتماعي تجاه ذلك الفعل، فما يحصل بعد ذلك هو الذي يحدد الانحراف من غير الانحراف أي الاستمرار في الانحراف من عدمه.

و من ثمة يتم انتقال الفرد من مكانة الى أخرى، من سوي الى غير سوي، بعد أن تضعف علاقته بالأسوياء و تزيد قوة علاقته بالمنحرفين، بمعنى أن الانحراف لا ينتج فقط من مخالفة القواعد و المعايير و القيم الاجتماعية (لا ينفي) بقدر ما هو ناتج عن الوصم، و بمعنى آخر يحصل الفعل الانحرافي الذي يوصم و ينتقل الوصم للفعل ثم الى وصم الفرد الفاعل نتيجة لانحرافه، ثم ينتقل الفرد الى خانة معينة ضمن هذا الوصم الجديد، هذه الخانة تحمل مضامين جديدة، فهو أي الفرد يحمل مضمون الوصم الجديد (منحرف او مجرم) هذا يؤدي به الى فقدان منزلته الاجتماعية السابقة، و يكسب منزلة اجتماعية جديدة يتحيز المجتمع ضدها، و بالتالي ينتقل التحيز الى الفرد ذاته بحيث يصبح المجتمع ضده، فيتقمص هذه المنزلة الجديدة و الدور الجديد و كل الرموز أو النعت الجديد.

الوصم عملية تدرجية:

بمعنى لا يحصل دفعة واحدة، لأن أصل الوصم لا يأتي مباشرة على الشخص بل يأتي على الفعل، ثم ينتقل الى صاحب الفعل الذي يدرك طبيعة الوصم، و طبيعة الادراك هذه تجعل الفرد يغير أو لا يغير صورته الذاتية، على هذا الاساس عملية الوصم تدرجية يمكن أن تؤدي أو لا تؤدي، في حين أن الفرد الموصوم ذاته يستمر أو لا يستمر في السلوك الانحرافي، و ذلك راجع الى التفريق بين الانحراف الأولي و الثانوي، أو بمعن آخر راجع الى بقاء الفرد في الانحراف الأولي أو انتقاله الى الانحراف الثانوي

التفريق بين الانحراف الأولي و الانحراف الثانوي:

الانحراف الأولي: يقوم به الفرد رغم أنه غير مقصود لذاته، و غير مخطط له، أي لا توجد ارادة مسبقة لدى الفرد للقيام به و لا يعترف بأن ما يقوم به انحراف فلذلك لا يرى أنه منحرف، يقول طيش، مراهقة وغيرها.

الانحراف الثانوي: هو الذي يقوم به الفرد عن ارادة و ادراك ووعي تام و يقرون بأن ما يقومون به من فعل منحرف.

و السبب في الانتقال من الانحراف الأولي الى الثانوي يرجع الى الصورة الجديدة التي يرى فيها الفرد نفسه من خلال الآخرين و كلما استمر مفعول الوصم كلما استمر بانتاج صورة مغايرة للفرد عن ذاته، و كما تعمق في الانحراف لانه سوف يبتعد عن الأسوياء و يتجه نحو المنحرفين، و بالتالي يصبح سلوك الفرد عبارة عن رفض المحيط الذي يعيش فيه، و يبتعد عن هذا المحيط و يفعل العكس كردة فعل على الوصم، و يتقمص الصورة الجديدة التي كونها عن نفسه (صورة ذهنية جديدة) بداية بالمظهر الخارجي ثم اللغة و العلاقات التي تصبح قوية مع الموافقين و تصبح ضعيفة مع المخالفين، و يصل به الأمر ان يقبل مركزه الجديد، و يكون الوصم أقوى عندما يكون ناتجا عن احدى مؤسسات العدالة الجنائية.

ملخص نظرية الوصم في تفسيرها للجريمة:

- 1- تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للجريمة من التفاعلية الرمزية.
- 2- ركزت هذه النظرية في تفسيرها للجريمة على الفعل و دور المجتمع من خلال مؤسساته و دورها في خلق الجريمة.
- 3- ترى النظرية أن الفرد يستجيب لمعنى الفعل (الوصم)، و ليس للفعل نفسه، حيث ترى أننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين.
- 4- ترى النظرية أن الأشخاص الأقوياء في المجتمع يقل وصمهم على عكس الأشخاص الأقل مكانة اجتماعية.
- 5- ترى النظرية أن ردة فعل المجتمع قد تخلق شخصية المجرم و تخلق شخصية المجرم و تختلف ردة فعل المجتمع باختلاف الزمان و المكان و الفاعل و المشاهدين.
- 6- ترى النظرية أن المجرمين غير مختلفين أساسا عن غير المجرمين و لكن أفعال و سلوكيات بعض الناس يتم التركيز عليها و لفت الأنظار اليها بينما يتم تجاهل سلوكيات آخرين.

- 7- ترى النظرية أن الفعل نفسه ليس طيباً أو شريفاً، فهناك تفاوت كبير ودرجات متباينة و إنما يعتمد على نظرة المجتمع.
- 8- ترى النظرية أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على وصم الأفراد بالانحراف و بالتالي تزيد من نسبة الجريمة.
- 9- ترى النظرية أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف من خلال صناعة القواعد و التي خرقها يشكل الانحراف.
- 10- ترى النظرية أن الانحراف صناعة اجتماعية.
- 11- ترى النظرية أن الشخص الذي يتم وصمه يتشرب الدور و بالتالي يؤدي قبوله الى تغيير مفهوم الذات لديه مثل أن نقول أن هذا الشخص سارق و يقوم هو بتمثل هذا الدور.
- 12- ترى النظرية ان الفرد يرتكب انحرافاً اولياً ويقابله ردة فعل اجتماعية ثم يرتكب نفس الجريمة مرة اخرى ثم تقابله ردة فعل أشد الى ان تتشكل هوية المجرم.
- 13- ترى النظرية ان الانحراف يدل على نموعية رد الفعل وليس السلوك نفسه فان لم تكن ردة فعل لا يكون انحراف.
- 14- ترى النظرية انه من خلال وصم الفرد بانحراف يبدا الشخص بقبول الوصم ثم تتشكل هويته الجديدة كمجرم و يبدا بفعل السلوك المنحرف نتيجة لتعايشه مع دوره الجديد.
- 15- ترى النظرية ان عملية الوصم تعد جريمة لانها تساهم في صناعة المجرم.
- 16- ترى النظرية ان الخوف من الوصم هو واحد وسائل الضبط الاجتماعي.

ثانياً: النظريات الاقتصادية:

لقد حاول بعض الباحثين في السلوك الإجرامي الابتعاد عن الاتجاهات الفردية المفسرة لهذا السلوك، وتخطي ذلك المجال الضيق الذي يتصل بالفرد - سواء من الناحية البيولوجية الوراثية أو النفسية- إلى مجال أوسع يمتد فيه التفسير إلى ربط السلوك المنحرف بالعوامل البيئية. وعلى ذلك بدأ الاهتمام بدراسة البواعث الاقتصادية كسبب من أسباب السلوك الإنساني بوجه عام، وعلاقة هذا البواعث بالجريمة والسلوك الإجرامي بوجه خاص، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد اتسع نطاق الدراسات الاقتصادية حتى شملت مختلف جوانب البحث في البواعث الاقتصادية (الدوري 1985).

ومن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الإجرامي أو الانحرافي ومعاودته، نظرية العالم (كارل ماركس Karl Marx) الذي يرى أن نظام الإنتاج الاقتصادي لمواد الحياة المختلفة يحكم إجراءات الحياة من الناحية الاجتماعية والسياسية والأدبية، فكل نظام من نظم الإنتاج له الجرائم أو الانحرافات التي يفرزها، فالتاجر من أجل تحقيق كسب أكبر يلجأ إلى الغش والاحتيال، كذلك وجود طبقة غنية وأخرى فقيرة مستغلة يؤدي بطبيعة الحال إلى السلوك المنحرف ومعاودته وهكذا (رمضان: 1995).

ومن الدراسات التي قام بها علماء أوروبيون وأمريكيون وغيرهم في سبيل التعرف على تلك العلاقة، دراسة العالم الفرنسيلاكساني (Locossgne) الذي حاول ربط الظاهرة الإجرامية بتعاقب الفصول السنوية خصوصاً جرائم الاعتداء على الأموال في فرنسا خلال أعوام (1878-1828)، وقد أوضحت نتائج دراسته أن نسبة هذه الجرائم الاقتصادية تتفاقم في شهور الصيف، ويرجع السبب في ذلك إلى الكساد الاقتصادي (عبيد:1993).

وقد أشار ركلس (Reckless) إلى أن الجريمة في أمريكا تبدأ عند المستويات العليا بين الطبقات الفقيرة، ثم تنحدر بوضوح إلى الحد الأدنى بين الطبقات المتوسطة، ثم تعود بالارتفاع بين الطبقات الغنية الموسرة مرة أخرى، ويبدو أنه كما ظهر سابقاً من أثر العوامل الاقتصادية في انحراف الحدث، والتي قد تبدو في النقاط الآتية:

1- إذا انتكست الحالة الاقتصادية، وعانى النظام الاقتصادي من الكساد، وزادت معدلات أسعار السلع الأساسية، والخدمات، قلت مستويات الدخل، تعرض الحدث للتشرد؛ نتيجة ما يتجنب الأسرة من ضائقة اقتصادية، تضعها في مهب الريح، وتعصف في محيطها، فتحيلها إلى التفكك والتصدع، مما يعرض الحدث كذلك للسلوك غير الاجتماعي، وللانحراف، ومن هنا فإنه يسلك مسلك الانحراف لسد حاجاته الأساسية، فتتفشى بالنسبة للأحداث جرائم التسول والغش وأعمال العنف.

2- أما إذا اكتنف النظام الاقتصادي حالة من الراج، وزادت الدخل، وتحسن المستوى المعيشي، وزادت مظاهر اللهو والترف، انعكس ذلك على سلوك الحدث بانتهاجه مسلكاً غير اجتماعي - للوفرة المادية في يديه- إما بتناول المسكرات أو المخدرات، أو ارتكاب الجرائم الجنسية، أو الضرب، أو بارتكاب جرائم تمثل اعتداء على المال بشكل آخر، كالتهريب والتزيف، وإصدار شيكات بدون رصيد وغيرها.

3- إذا ما مر المجتمع بتحول اقتصادي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، فإن معدلات الهجرة من الريف إلى المدن تكون في زيادة مطردة، وتتضارب العادات والتقاليد والقيم بين المجتمع القديم، مجتمع الريف وبين المجتمع الجديد، مجتمع المدينة، وكذلك تتنافس الجماعات والأفراد في تحقيق المصالح الذاتية، ويشقى الطرق، ولو على حساب الآخر. ينشأ الحدث وسط هذا الصراع الدائم المستمر والمتحرك، ولسان حاله هل يفضل تقاليد المجتمع القديم وعاداته، أم يفضل تقاليد المجتمع الجديد وعاداته؟ هل يبقى في ذلك الإطار الذي رسمته له الأسرة؟ أم يحاول الفكك منه؟ وفي كلتا الحالتين يجد أمامه السبيل للانحراف، إما أولاً بعقوبة أسرته، أو بعدم مراعاة النظام الاجتماعي الجديد مما يضعه تحت طائلة القانون في النهاية.

4- وسط التحولات والتقلبات الاقتصادية، وإشباع الحاجات، والرغبات والغرائز والميول قد يجد الحدث نفسه معرضاً للبطالة. وهذه بدورها تلعب دوراً بارزاً في الانحراف.

5- إذا ما كان الحدث ينتمي إلى تلك الطبقات الفقيرة المدعمة بمظاهر البؤس والقنوط والإلحاح في طلب الحاجات المعيشية ووقوف المجتمع موقف المتفرج دون التدخل لحل هذه المشكلة صار الحدث كذلك معرضاً للانحراف(حمودة، زين الدين:2008).

الدراسات السابقة:

دراسة حامد والطنبوري (2020) التي هدفت إلى التوصل لتصور مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأبناء السجينات الغارمات في مصر، وأنتهجت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لأطفال الغارمات وباستخدام مقياس الضغوط الحياتية لأبناء السجينات، وُقد توصلت الدراسة إلى تصور مقترح يخفف من حدة الضغوط التي يعاني منها أبناء السجينات الغارمات.

ودراسة مسعد وأبو الفتوح (2019) حيث هدفت إلى إعداد وتنفيذ وتقييم برنامج إرشادي لتنمية الكفاءة الذاتية للغارمات لإدارة الأزمات الاقتصادية، وتكونت عينة الدراسة الأساسية من (60) غارمة تم اختيارهن بطريقة عمدية قصدية من الغارمات اللاتي كان عليهن أحكام بالفعل وواجهن خطر التعرض للسجن، ولكن تم تسديد ديونهن قبل تنفيذ الأحكام عليهن، وتم إختيارهن من المترددات على بعض المؤسسات الحكومية والأهلية، كما تكونت عينة الدراسة التجريبية من (15) غارمة يمثلن الربيع الأدنى من العينة الأساسية.

واشتملت أدوات البحث على إستمارة البيانات العامة، استبيان الكفاءة الذاتية للغارمات، استبيان إدارة الأزمات الاقتصادية، وبرنامج إرشادي قائم على تنمية الكفاءة الذاتية للغارمات لإدارة الأزمات الاقتصادية، واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التجريبي. وأوضحت النتائج تعدد أنواع الأزمات الاقتصادية لدى عينة البحث فكان أبرزها (سجن - بطالة - إدمان) عائل الأسرة بنسبة (40%).

يلى ذلك (مرض - زواج - مصاريف دراسة) أحد الأبناء داخل الأسرة بنسبة (26.7%)، كما أظهرت النتائج انخفاض مستوى الكفاءة الذاتية للغارمات عينة البحث بنسبة (53.3%)، وأن مستوى إدارة الأزمات كان منخفضاً أيضاً بنسبة (61.7%). كما وجد تباين دال إحصائياً بين أفراد عينة الدراسة في مستوى الكفاءة الذاتية بمحاورها وفقاً لاختلاف المتغيرات الديموجرافية حيث تزداد الكفاءة الذاتية لدى المتزوجات مقارنة بالمطلقات والأرامل، ولصالح المستوى التعليمي الأعلى والأكثر سناً في كل من " الكفاءة الإنفعالية، الكفاءة الاجتماعية، الكفاءة الإدارية " والأقل سناً في محور الكفاءة الإنتاجية، ومتوسط حجم الأسرة لصالح الحجم الأصغر متوسط الدخل الشهري للأسرة لصالح الدخل الأعلى، كذلك لصالح الغارمات العاملات كما أظهرت النتائج وجود تباين دال إحصائياً بين أفراد عينة الدراسة في مستوى إدارة الغارمات للأزمات الاقتصادية حيث تزداد القدرة على إدارة الأزمات لدى المتزوجات مقارنة بالمطلقات والأرامل، ولصالح المستوى التعليمي الأعلى، والأكثر سناً، ومتوسط حجم الأسرة لصالح الحجم الأصغر، متوسط الدخل الشهري للأسرة لصالح الدخل الأعلى، وكذلك لصالح الغارمات العاملات، كما وجدت علاقة ارتباطية موجبة عند مستوى دلالة (0.01) بين تنمية الكفاءة الذاتية للغارمات وقدرتهن على إدارة الأزمات الاقتصادية، واختلفت نسبة مشاركة متغيرات الدراسة " المستوى التعليمي، السن، مدة الزواج، الدخل الشهري " على التوالي في معامل الإنحدار، بينما كانت نسبة المشاركة في إدارة الأزمات الاقتصادية " المستوى التعليمي، مدة الزواج، السن، الدخل الشهري " على التوالي، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) بين متوسطات درجات عينة البحث التجريبية في مستوى الكفاءة الذاتية للغارمات ومستوى إدارة الأزمات الاقتصادية قبل وبعد تطبيق البرنامج الإرشادي لصالح التطبيق البعدي.

وهدفت دراسة صبري (2018) للتعرف إلى إسهامات جمعيات رعاية وتنمية المرأة في تحقيق المساندة الاجتماعية للغارمات المفرج عنهن، وكان دافع القيام بالدراسة هو وجود ظاهرة خطيرة في المجتمع المصري وهي انه توجد عشرات الآلاف من النساء خلف القضبان بسبب الديون وهو ما أطلق عليهم " الغارمات " بسبب جنبيات قد يفقد عائل أسرة أو ربة منزل حريتهما، ويزج بهما في السجون لينال لقب الغارم أو الغارمة " ذكر أو أنثى "، فهو لم يسرق أو يخون ولم يرتش..... الخ، إنما جريمته أنه لم يتمكن من رد دين استدانه، وأصبحوا الغارمون والغارمات ظاهرة اجتماعية تؤرق المجتمع المصري، الأمر الذي دفع بعض الناشطين والجمعيات الاجتماعية والخيرية لإطلاق دعوات لمد يد العون لهم وسداد مديونياتهم، وهناك بالفعل يوجد عدد كبير من الجمعيات الخيرية، استطاعت تحرير أعداد كبيرة من الغارمين والغارمات، خاصة الأمهات منهن واللاتي يعتبرن مثلاً حياً للتضحية والكفاح من أجل أسرهن، ولو كان المجتمع منصفاً لقام بتكريمهن بدلاً من سجنهن، وبينت الدراسة أن من ضمن الأسباب التي دفعت الدولة إلى تشجيع قيام الجمعيات الأهلية هو أن الدولة لا تستطيع بمفردها أن تلبى وتسد جميع احتياجات المواطنين فلا بد من وجود شريك يساعدها في عملية تقديم الخدمات والأنشطة والبرامج والعمل على تنمية المجتمع وأفراده "اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتعليمياً ومهنياً، وقد تمثل هذا الشريك في الجمعيات الأهلية وذلك من خلال تحقيق المساندة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع بوجه عام ولكن على وجه الخصوص النساء الغارمات المفرج عنهن.

أجرى الاتحاد العام لنساء مصر دراسة (2017) حول مشكلة الغارمات بهدف تحديد المشكلة ومعالجة جوانبها، هدفت الدراسة الى تشخيص المشكلة من خلال تحليل لأبعادها، وكذلك طرح تصورات لسياسات حماية اجتماعية للنساء المقترحات، والوقاية من الوصول إلي عقوبة السجن، من خلال سياسات يساهم فيها شركاء متعددون، لتحقيق الحماية والوقاية المطلوبة، جاءت أهمية الدراسة من كون ان ظاهرة الغارمون والغارمات أصبحت ظاهرة اجتماعية تؤرق المجتمع، وتكشف عن خللاً جسيماً في بنيته، لقد أثارت أرقام وإحصاءات تداولها مسئولين حكوميين حول واقع تعثر النساء في سداد القروض الشخصية، مخاوف من استمرار الظاهرة، وتأثيراتها السلبية على الاستقرار الأسري والاقتصادي والاجتماعي، وذلك له اثار يتحملها في الأغلب النساء والأطفال، وتنطلق الدراسة من تحديد تعريف واضح للغارمة. يضع في اعتباره ضرورة توفر النية الحسنة في الاقتراض من أجل هدف حياتي ضروري، وكذلك فندت الدراسة اطراف المشكلة (الغارمات، التجار، الدولة) وخرجت الدراسة بعدة توصيات من بينها توفر ضمان من قبل جهة مستقلة؛ يفضل أن تكون جمعية أهلية. وكذلك تنظيم دورة للمقدمات علي الاقتراض، يتم فيها شرح كل الإجراءات، وتحاط المقترحات علمًا بكل ما يمكن ان يترتب علي تقاعسهن في سداد القرض من مشكلات، ووضع بعض الحلول للمتعثرات في سداد مستلزمات حياتهن، والعمل على تغيير ثقافة الاستهلاك، التي يتم المبالغة فيها تحت وطأة العادات والتقاليد. وأوصت الدراسة بوضع تشريع جديد يستند علي مبادئ إنسانية، وضبط سوق الائتمان غير الرسمي. بقانون يضع حد اقصى للاقتراض الصغير، مع ضرورة وضع سبل لمنع الاستغلال عن طريق ايصالات الأمانة أو الشيكات، وتوفير الضمانة المدنية للسداد (من خلال الجمعيات الأهلية).

و أجرى المجلس الأعلى للسكان ودائرة الإحصاءات العامة (2015) دراسة بعنوان: "دراسة خريطة تمكين المرأة الأردنية 2014" التي هدفت إلى تسليط الضوء على درجة تمكين المرأة الأردنية بين المحافظات المختلفة، وذلك باستخدام الدليل المناطقي للمساواة حسب النوع، وبيان التغير الذي طرأ على درجة تمكين النساء في المحافظات بين عامي 2007 و 2013 ومدى مساهمة المرأة مقارنة بالرجل في الجوانب التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وخلصت إلى اعتبار أن السياسات التعليمية والتوعوية على مستوى الدولة كان لها الأثر الإيجابي في انخفاض مؤشر الأمية وارتفاع نسبة النساء الحاصلات على التعليم الجامعي في إقليم الجنوب وهناك ارتفاع جوهري لمتوسط الدخل السنوي للأسر التي ترأسها النساء في إقليم الوسط والشمال على التوالي، وأن نسبة النساء المتعطلات عن العمل من الفئة العمرية (15-24) بلغت 45.8%، في حين بلغت نسبتهن من الفئة العمرية (25-36) عاماً فأكثر 54.2%.

كما قام المجلس الأعلى للسكان (2014) بدراسة بعنوان: "تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل-ملخص سياسات" التي هدفت إلى وضع السياسات الفعالة التي تهدف إلى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل لضمان استثمار أفضل للفرصة السكانية، وبالتالي تحقيق الوصول إلى معدلات مرتفعة من نسبة السكان الناشطين اقتصادياً. وخلصت إلى ضرورة التوسع في أنماط العمل المرن، التوسع في بيئة صديقة للمرأة العاملة وتفعيل الدور الإيجابي للمؤسسات الدينية والتربوية والإعلامية بخصوص عمل المرأة والمساواة بين الجنسين في الأجور لزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

وأجرى كذلك المجلس الأعلى للسكان (2013) دراسة بعنوان: "محددات مساهمة المرأة في سوق العمل وأثرها في خصوبتها" التي هدفت إلى بحث وتحليل أثر زواج المرأة وخصوبتها في تحديد ملامح حالة عملها مع اختبار أثر المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى، ودراسة وبحث أثر حالة عمل المرأة هذه في مستوى خصوبتها الفعلية من جهة أخرى مع مراعاة ضبط أثر باقي المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وخلصت إلى ضرورة خلق مناخات اجتماعية وثقافية مناسبة، كأحد الشروط المسبقة لإحداث التغيير المطلوب لخفض مستويات الخصوبة في المجتمع الأردني، كزيادة دمج المرأة في عملية التنمية عبر زيادة الاستثمار في تعليمها، وزيادة مساهمتها في سوق العمل.

وأجرت دبابنة والبرغوثي (2012) دراسة بعنوان: "تقرير نتائج التقييم السريع - حول التمكين الاقتصادي للمرأة" التي هدفت إلى تقديم نتائج تحليل المعلومات المستخلصة من استخدام منهج البحث النوعي، بواسطة إجراء مقابلات شخصية مع أصحاب المصلحة والجهات المتدخلة، وحلقات نقاشية لمجموعات التركيز التي استهدفت نساء في أوضاع مختلفة مستفيدات من برامج التدريب المهني أو متعطلات عن العمل اللواتي استفدن من آليات التمكين الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إدماج نساء أكثر في مواقع صنع القرار والنظرة الشمولية عند التعامل مع التمكين الاقتصادي إضافة إلى الاهتمام بتجديد النظام التعليمي وتحسين بيئة العمل وتشريعاته وخدماته المساندة للمرأة وصولاً إلى تحقيق فاعل لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً في المجتمع الأردني.

وتضمن التقرير النهائي لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (2013) بعنوان "استراتيجيات تخفيض مستوى الفقر في الأردن" الذي تناول في محوره المتعلق بتشغيل المرأة في الأردن وضع المرأة العاملة وأظهر أن مستوى تشغيل المرأة العاملة متدني جداً حيث تبين أحدث الاحصاءات أن ما نسبته (14.9%) من النساء اللواتي أعمارهن +15 من القوة العاملة مدفوعة الأجر وأن النساء المتعلقات يحصلن على فرص أوفر في مجال العمل وأن (55.8%) من النساء يشغلن وظائف مرموقة ويؤدي ارتفاع مستوى البطالة بين صفوف النساء إلى حرمانهن من المشاركة في برامج الضمان الاجتماعي والادخار

وهدفت دراسة محمد (2008) دراسة "العلاقة بين استخدام خدمة الفرد الجماعية وزيادة المساندة الاجتماعية للارامل" وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى المساندة الاجتماعية التي تتلقاها الارامل من الأسرة والاصدقاء وانواعها واختبار مدى فعالية برنامج التدخل المهني من منظور خدمة الفرد الجماعية في زيادة ودعم المساندة الاجتماعية المقدمة للارامل، وتنتهي هذه الدراسة إلى الدراسات شبه التجريبية، أما المنهج المستخدم فهو المنهج التجريبي، وذلك باستخدام التصميم التجريبي المتمثل في التجربة القبليّة والبعديّة لمجموعة تجريبية واحدة اتضح من وجود نتائج الدراسة وجود انخفاض في مستوى المساندة الاجتماعية المقدمة للارامل وهذا يعني أهمية العمل على دعم وتعزيز وزيادة المساندة الاجتماعية لتلك الفئة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن ممارسة خدمة الفرد الجماعية مع الارامل قد أدى إلى حدوث تغييرات على درجات مقياس المساندة الاجتماعية وقد أثبتت الدراسة صحة الفرض العام

وقامت لاندو (Landau:1995) بدراسة تناولت علاقة مركز الضبط بالمكانة الاجتماعية - الاقتصادية والانحراف، بغرض معرفة إما إذا كان الضبط الداخلي يعكس مصادر وفرص واقعية، أم أنه يعكس قدرات شخصية للمواجهة. تكونت مجموعة المفحوصات من 150 أرملة، كلهن أمهات، وأقل من سن 54 سنة، وشملت أدوات الدراسة استبيان مقيد البناء يتضمن تقرير ذاتي، ثم مقياس ذونج للاكتئاب، وأداة لقياس الرضا عن الحياة ومقياس آخر لقياس التوقعات المعممة المدركة للضبط الداخلي مقابل الضبط الخارجي للتدعيم، وقد اعتمد هذا المقياس على مقياس روتر للضبط E-I، والمقياس الرابع كان لقياس الحالة الاجتماعية - الاقتصادية. وفيما يتعلق بنتائج الدراسة المرتبطة بالبحث الحالي، كان معامل الارتباط بين مركز الضبط والاكتئاب 0.53 (وهو معامل دال عند مستوى 0.001)، ونفس الشيء فيما يتعلق بالارتباط بين المكانة الاجتماعية - الاقتصادية ومركز الضبط، إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين 0.51 (وهو معامل دال أيضاً عند مستوى 0.001).

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن إجراء المسح المكتبي بالرجوع إلى المراجع والمصادر لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بوساطة أداة الدراسة (الاستبانة) التي تم بناؤها وتوزيعها على أفراد العينة، وتحليلها إحصائياً للإجابة عن أسئلة الدراسة، من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتقديم التوصيات في ظل ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الغارمات في محافظة الكرك في الأردن، تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية. وتم توزيع (50) استبانة بنسبه استرجاع بلغت (100%) من الاستبانات الموزعة على مجتمع الدراسة.

فقد دلت النتائج أن أكثر الفئات العمرية تكرارا كانت 36-45 سنة بنسبة 33%، تلاها الفئة العمرية أكثر من (45) سنة بنسبة (27.5%)، ثم الفئة العمرية من (26-35) سنة بنسبة 21.5%، وأخيراً الفئة العمرية من 15-25 سنة بنسبة 18.0%. وأن أكثر أسر أفراد عينة الدراسة ممن دخلهم الشهري يقع ضمن فئة الدخل 250-500 دينار بنسبة 38.4%، تلاها فئة الدخل أقل من 250 دينار بنسبة 33.0%، ثم الفئة أكثر من 500 دينار بنسبة 28.6%. وأن معظم أفراد عينة الدراسة من الغارمات هن من المتزوجات بنسبة 64.2%، تلاها فئة المطلقات بنسبة 28.4%، ثم الفئة عزباء بنسبة 7.40%. وأن معظم أفراد عينة الدراسة من الغارمات هن من حملة الثانوية العامة بنسبة 37.2%، تلاها حملة شهادة الدبلوم المتوسط بنسبة 19.9%، ثم الجامعيات بنسبة 14.6%، وأخيراً الأميات بنسبة 9.7% وأن معظم أفراد عينة الدراسة من الغارمات هن ممن أزواجهن أو رب الأسرة من المستوى التعليم الأساسي بنسبة 36.0%، تلاها حملة شهادة الدبلوم المتوسط بنسبة 33.3%، ثم الجامعيات بنسبة 14.7%، وأخيراً الأمي بنسبة 9.30%.

كما تشير النتائج أن معظم أفراد عينة الدراسة من الغارمات هن من ربات المنزل بنسبة 55.80%، تلاها فئة الموظفات في القطاع العام بنسبة 31.50%، ثم الفئة اللواتي يعملن في القطاع الخاص بنسبة 12.70%. وأما بالنسبة لمتغير عمل الزوج أو رب الأسرة فأن معظم أفراد عينة الدراسة من الغارمات هن ممن أزواجهن أو رب الأسرة بلا عمل أو عاطلين عن العمل بنسبة 39.40%. تلاها فئة المتقاعدين بنسبة 25.7%، ثم العاملين في القطاع العام بنسبة 17.60%، وأخيرا العاملين في القطاع الخاص بنسبة 17.30%.

أداة الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة، تم إجراء المسح المكتبي، والاطلاع على الجانبي النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم تطوير استبانة تتكون من الأجزاء الآتية:

الجزء الأول: ويتضمن خصائص عينة الدراسة في ضوء المتغيرات الشخصية.

الجزء الثاني: ويتضمن الفقرات من (1-11) والتي تقيس المتغير المستقل (العوامل الاقتصادية المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض)

الجزء الثالث: ويتضمن الفقرات من (12-20) التي تقيس المتغير المستقل (العوامل الاجتماعية المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض).

الجزء الثالث: ويتضمن الفقرات من (21-35) التي تقيس المتغير المستقل (الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك).

وتم اعتماد تحديد أوزان فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) على النحو الآتي: (موافق بشدة وتمثل 5 درجات)، (موافق وتمثل 4 درجات)، (موافق بدرجة قليلة وتمثل 3 درجات)، (غير موافق وتمثل درجتان)، (غير موافق بشدة وتمثل درجة واحدة).

صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم عرضها على (10) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وأصحاب الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة، وبعد استرداد الاستبانات تم إجراء بعض التعديلات على فقرات الاستبانة وفقاً لتوجيهات أعضاء لجنة التحكيم، وصياغة الاستبانة بشكل نهائي.

ثبات أداة الدراسة:

جرى استخراج معامل الثبات طبقاً لمعادلة كرونباخ ألفا للتأكد من الاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، ولكل متغير بأبعاده جميعها، وكانت قيم الثبات مرتفعة أكبر من (0.60) وتدل على الثبات والاتساق بين فقرات الأداة، والجدول رقم (1) الآتي يبين قيم معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

جدول رقم (1): قيمة معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لكل بُعد من أبعاد متغيرات الدراسة.

الأداة	الأبعاد	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
العوامل المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض وتأثيرها في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن في محافظة الكرك	العوامل الاقتصادية المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض	0.88
	العوامل الاجتماعية المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض	0.86
	الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات في محافظة الكرك	0.89
الكلية		0.91

تظهر البيانات في الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات هي قيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS.16) وباستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.
2. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار صلاحية نماذج الدراسة، وتأثير المتغير المستقل، وأبعاده على المتغير التابع وأبعاده.

عرض النتائج:

السؤال الأول: ما العوامل الاقتصادية للجوء للاقتراض من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك؟

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاقتصادية للجوء للاقتراض من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	ارتفاع الأسعار في كافة المجالات والقطاعات	3.88	0.91	2	مرتفع
2	زيادة متطلبات أبنائي وارتفاع أعبائهم الدراسية	3.94	0.87	1	مرتفع
3	ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في أسرتي	3.77	0.94	5	مرتفع
4	انتشار المشاريع الصغيرة	3.68	0.99	8	مرتفع
5	التسهيلات المقدمة للاقتراض وعدم إدراكي لصعوبة السداد	3.83	0.94	3	مرتفع
6	أحب أن أشعر باستقلال المالي	3.62	1.01	10	متوسط
7	كثرة الجهات والمؤسسات التي تقدم القروض والتسهيلات	3.81	0.92	4	مرتفع
8	أفتقر للكثير من المتطلبات التي تحتاجها الفتاة	3.71	0.97	7	مرتفع
9	أبحث عن الرفاهية والسفر خارج البلاد في الإجازات	3.60	1.04	11	متوسط
10	أسعى لزيادة دخل أسرتي من خلال الاستثمار بالقروض	3.66	1.00	9	متوسط
11	أشجع فكرة الريادة في الأعمال وتعزيز دور المرأة الاقتصادي	3.73	0.95	6	مرتفع
11-1	المتوسط الكلي	3.75	0.52	-	مرتفع

يشير الجدول (2) إلى أن تصورات أفراد عينة الدراسة عن فقرات متغير العوامل الاقتصادية للجوء للاقتراض من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.75) والانحراف المعياري (0.52).

كما يشير الجدول كذلك إلى أن الفقرة (2) التي تنص على زيادة متطلبات أبنائي وارتفاع أعبائهم الدراسية، جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (0.87)، بينما احتلت الفقرة (9) التي تنص على بحث عن الرفاهية والسفر خارج البلاد في الإجازات المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.60) وانحراف معياري (1.04).

السؤال الثاني: ما العوامل الاجتماعية للجوء للاقتراض من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك؟

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاجتماعية للجوء للاقتراض من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
12	أهتم بالمظاهر الاجتماعية والتباهي بين السيدات	3.67	0.99	7	متوسط
13	القيام بالواجبات الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد يحملني عبء مالي كبير	3.68	0.96	6	مرتفع
14	يضغط علي أفراد الأسرة لتوفير متطلبات الحياة المعاصرة	3.79	0.93	1	مرتفع
15	أرغب في تحقيق الطموح والبروز في المجتمع	3.70	0.98	4	مرتفع
16	أرغب في رفع المستوى الاجتماعي للأسرة مقارنة بالأقارب	3.66	0.99	8	متوسط
17	ارغب بالثراء السريع	3.69	1.01	5	مرتفع
18	أحاول تغيير نمط البيت وشكله بشكل مستمر	3.78	0.95	2	مرتفع
19	دخل زوجي لا يغطي جميع الاحتياجات الأساسية للأسرة	3.76	0.96	3	مرتفع
20	أقلد العائلات ذات الدخل العالي في تغيير نمط الحياة	3.65	1.01	9	متوسط
20-13	المتوسط الكلي	3.71	0.56	-	مرتفع

يشير الجدول (3) إلى أن تصورات أفراد عينة الدراسة عن فقرات متغير العوامل الاجتماعية للجوء للاقتراض من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.71) والانحراف المعياري (0.56). كما يشير الجدول كذلك إلى أن الفقرة (14) التي تنص على ضغط علي أفراد الأسرة لتوفير متطلبات الحياة المعاصرة، جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (0.93)، بينما احتلت الفقرة (20) التي تنص على قلد العائلات ذات الدخل العالي في تغيير نمط الحياة المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (1.01).

السؤال الثالث: ما هو تأثير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك؟

جدول(4): نموذج انحدار متغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض صاحب الأثر في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك .

مستوى الدلالة α	قيمة t	المعاملات غير القياسية Unstandardized Coefficients		متغيرات العوامل الاقتصادية المعنوية إحصائياً
		الخطأ المعياري Std. Error	المقدر B	
.0000	19.134	.1570	3.003	(الثابت)
.0010	3.354	.0350	.1190	ارتفاع الأسعار في كافة المجالات والقطاعات
.0000	5.064	.0280	.1400	زيادة متطلبات أبنائي وارتفاع أعبائهم الدراسية
.0000	4.603	.0280	.1300	ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في أسرتي
.0000	3.645	.0290	.1040	انتشار المشاريع الصغيرة
.0010	3.446	.0330	.1140	التسهيلات المقدمة للاقتراض وعدم إدراكي لصعوبة السداد
.0000	3.560	.0250	.0890	أحب أن أشعر باستقلال المالي
.0290	2.186	.0220	.0480	كثرة الجهات والمؤسسات التي تقدم القروض والتسهيلات
0.000	*8.683	0.026	0.223	أفتقر للكثير من المتطلبات التي تحتاجها الفتاة
0.000	*6.454	0.023	0.149	أبحث عن الرفاهية والسفر خارج البلاد في الإجازات
0.009	*2.626	0.030	0.078	أسعى لزيادة دخل أسرتي من خلال الاستثمار بالقروض
0.016	**2.407	0.023	0.056	أشجع فكرة الريادة في الأعمال وتعزيز دور المرأة الاقتصادي

* ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ فأقل. معامل التحديد $R^2 = 57\%$.

ولتقدير متغير العوامل الاقتصادية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض صاحب الأثر في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك، ويشير الجدول (4) أن جميع المتغيرات معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث كانت المتغيرات ذات أثر طردي وهي أنه أفقر للكثير من المتطلبات التي تحتاجها الفتاة، وأبحث عن الرفاهية والسفر خارج البلاد في الإجازات، وزيادة متطلبات أبنائي وارتفاع أعباءهم الدراسية، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل في أسرتي فإن الوصم الاجتماعي الواقع عليهن من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك يرتفع عند الغارمات. واستطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته (57%) من سبب الوصم الاجتماعي الواقع على الغارمات. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) كما يبينه اختبار (t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطأ ($D.W=1.97$) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج ($VIF < 5$).

السؤال الرابع: ما هو تأثير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك ؟

الجدول (5): نموذج انحدار متغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض صاحب الأثر في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك .

مستوى الدلالة α	قيمة t	المعاملات غير القياسية		متغيرات العوامل الاجتماعية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض المعنوية إحصائياً
		المقدر	الخطأ المعياري	
		B	Std. Error	
0.000	*15.162	1.721	0.114	الثابت
0.000	*10.541	0.242	0.023	أهتم بالمظاهر الاجتماعية والتباهي بين السيدات
0.000	*6.232	0.149	0.024	القيام بالواجبات الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد يحملني عبء مالي كبير
0.000	*5.685	0.118	0.021	يضغط علي أفراد الأسرة لتوفير متطلبات الحياة المعاصرة
0.000	*5.001	0.097	0.019	أرغب في تحقيق الطموح والبروز في المجتمع
0.000	*6.006	0.184	0.031	أرغب في رفع المستوى الاجتماعي للأسرة مقارنة بالأقارب

مستوى الدلالة α	قيمة t	المعاملات غير القياسية		متغيرات العوامل الاجتماعية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض المعنوية إحصائياً
		المقدر	الخطأ المعياري	
		Std. Error	B	
0.000	*4.849	0.030	0.145	ارغب بالثراء السريع
0.000	*4.210	0.032	0.135	أحاول تغيير نمط البيت وشكله بشكل مستمر
0.001	*3.423	0.028	.097	دخل زوجي لا يغطي جميع الاحتياجات الأساسية للأسرة
0.033	**2.144	0.028	0.060	أقلد العائلات ذات الدخل العالي في تغيير نمط الحياة

* ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \leq 0.01)$ فأقل. معامل التحديد $R^2 = 48.2\%$. قيمة (F) المحسوبة = 111.3

قيمة اختبار (DurbinWatson) = 1.95

ولتقدير متغير العوامل الاجتماعية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض صاحب الأثر في الوصم الاجتماعي الواقع عليهن من وجهة نظر الغارمات في محافظة الكرك، دخلت جميع مؤشرات العوامل الاجتماعية المؤدية إلى لجوء النساء للاقتراض بأثر إيجابي معنوي ($\alpha \leq 0.05$) في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) كما هو في الجدول (5)، أي أن التباهي والاهتمام بالمظاهر الاجتماعية بين السيدات يدفعهن للاقتراض، والقيام بالواجبات الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد يحملني عبء مالي كبير، والرغبة في رفع المستوى الاجتماعي للأسرة مقارنة بالأقارب، وضغط أفراد الأسرة لتوفير متطلبات الحياة المعاصرة، وعليه فإن العوامل الاجتماعية الدافعة للنساء للاقتراض تسهم في زيادة الوصم الاجتماعي عند الغارمات ترتفع. واستطاعت هذه المتغيرات أن تفسر ما نسبته (48.2%) من سبب الوصم الاجتماعي عند الغارمات. كما كان النموذج من خلال اختبار (F) عالي المعنوية الإحصائية (0.05) $(\alpha \leq 0.05)$ ، وكانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية الإحصائية (0.05) $(\alpha \leq 0.05)$ ، كما بينه اختبار (t)، ولم يعاني النموذج من مشكلة العلاقات المتداخلة في حدود الخطأ (D.W=1.95) أو مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة في النموذج ($VIF < 5$).

النتائج:

بينت عوامل الدراسة أن زيادة متطلبات الأسرة وارتفاع أعباء الأبناء الدراسية والإنفاق على الحاجات الأساسية غالباً ما يكون منخفضاً عند الأسر التي يزيد فيها معدل البطالة بسبب ارتفاع الأسعار في كافة المجالات والقطاعات ولجوء الأسر التي تعاني من الظروف الاقتصادية إلى التسهيلات المقدمة للاقتراض، كما تبين أن للإنفاق على التعليم وأقساطه وما يترتب عليه من رسوم ومستلزمات تكميلية كالملابس الأثر الكبير في تدني مستوى المعيشة، وهذا يشير إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية سيكون على حساب معدل الإنفاق على بنود الحياة الأساسية الأخرى ويزيد من معاناتها، وعليه ويمكن أن يكون للقروض التنموية البناءة الأثر الإيجابي في الحد الاقتراض نظراً لكثرة الجهات والمؤسسات التي تقدم القروض والتسهيلات، إلا أن كبر سن رب الأسرة وزيادة عدد الإناث فيها يقلل من القدرة على الاستفادة من هذه الخدمات التنموية، ويكون للقروض التنموية أثر مباشر في معيشة الأسر والخروج من مشكلة الاقتراض والعوز والحاجة، ومن الأمور المهمة أن المجتمع الأردني يعد مجتمع متماسك ضمن التكافل الاجتماعي فمشاركة المجتمع المحلي في الحد من العوز المادي من خلال التكافل الاجتماعي عند الأسر التي يوجد فيها عاطلين عن العمل له دور كبير في حماية هذه الأسر من خطر الفقر، وعدم العزلة الاجتماعية في مجتمع الطفيلة مجتمع متماسك تربطهم علاقات اجتماعية يتواصلوا مع بعضهم البعض في المناسبات المختلفة من خلال تقديم الهدايا، فالناس لا يمكن أن يعيشوا بمعزل عن بعضهم البعض فهم كائنات اجتماعية ويخضعون لتأثير المجتمع الصغير المحيط بهم أو المجتمع الكبير الذي ينتمون إليه ويعيشون في إطاره ويحتاجون للتعايش مع قيمه وتقاليده، ولذلك يعملون على تكيف أنماطهم الاستهلاكية على نحو يحقق حداً أدنى من التوافق الاجتماعي.

وقد يفسر ذلك بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة يترتب عليها انخفاض القوة الشرائية للأفراد وأن تدهور معدلات نمو الادخار المحلي مما يؤدي خلق فجوة بين طبقات المجتمع، فمشكلة لغارمات التي تهدد نساء أردنيات بالسجن نتجت عن إهمال الحكومات المتعاقبة لتنظيم قطاع التمويل الأصغر ومراقبته في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، فيما يعتقد آخرون أن ملف الغارمات لصق بمؤسسات التمويل الأصغر مجافاة للحقيقة بدليل أن نسب الالتزام بالسداد في هذه المؤسسات تصل إلى 99%.

كما قد يشكل الفقر عقبة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، وينصرفون إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعون بهم إلى الانحراف، ومما يزيد الأمر سوءاً رحيل الزوج إلى خارج البلاد طلباً للرزق، وخروج الزوجة إلى ميدان العمل تحت إلحاح الفقر والحاجة، ويبقى الأبناء بغير رعاية أو إشراف، وقد يكون ذلك دافعاً إلى سلوكهم سبيل الجريمة.

وللبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد عن الاتفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليهم نفقتهم، يترتب عليه توتره وقلقه فتسوء حالته النفسية، وقد يندفع تحت تأثير تلك الحالة إلى الاعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد أسرته أو غيرهم، وقد يقتل الأب أبناءه لاسيما حديثي الولادة، أو قد يلجأ الزوج إلى إجهاض زوجته لعجزه عن الانفاق عليهم، كما أن حقه على أفراد المجتمع قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الآخرين.

وتعد البطالة سبب من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسري وقد تؤدي إلى الطلاق، مما يدفع بالأبناء إلى التشرذم أو الانضمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين إلا أنه وتحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين، إلا أنه وتحت وطأة الحاجة قد تضطر الزوجة للعمل لتوفير مصدر للرزق والعيش وقد تستجيب لإغراء المال فتنزلق نحو ممارسة الدعارة أو أعمال القوادة، ولا يخفي ما لهذه الأفعال من آثار مرضية وإجرامية خطيرة.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج فقط استخلصت مجموعة من التوصيات فيما يلي أهمها :

1. ضرورة قيام الحكومة برفع دخول الأفراد في المجتمع من خلال وضع سياسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للأفراد في المجتمع الأردني من خلال شبكات تعاونية لتأمين مستلزمات الأسرة، والعمل على تغيير ثقافة الاستهلاك، التي يتم المبالغة فيها تحت وطأة العادات والتقاليد.
2. ضرورة تحديد جهة حكومية تتولى مهام متابعة المؤسسات الإقراضية بشكل دوري وفقاً لمنهجية متفق عليها، وضبط سوق الائتمان غير الرسمي. وفرض تشريعات جديدة بقانون يضع حد اقصى للاقتراض الصغير، مع ضرورة وضع سبل لمنع الاستغلال عن طريق ايصالات الأمانة أو الشيكات، وتوفير الضمانة المدنية للسداد.
3. ضرورة أن تأخذ الحكومة بطرح تصورات لسياسات حماية اجتماعية للنساء المقترضات، والوقاية من الوصول إلي عقوبة السجن، من خلال سياسات يساهم فيها شركاء متعددون، لتحقيق الحماية والوقاية المطلوبة
4. ضرورة معالجة مشكلتي البطالة والفقر وذلك من خلال توفير المساعدات اللازمة لمن وتحسين مستوى الاجور بحيث يغطي الدخل الحاجات الاساسية للأسر بحيث يمنع المرأة من اللجوء للاقتراض .
5. دعوة الباحثين لاجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على أسس علمية تتناول متغيرات وأبعاد لم تتناولها هذه الدراسة ، وعلى علاقة وثيقة بالعوامل المؤدية إلى لجوء الغارمات نحو الاقتراض.

المراجع:

- الاتحاد العام لنساء مصر دراسة (2017). مشكلة الغارمات، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
جمعية معهد تضامن النساء الأردني (2018)، عمان الأردن.
- حامد، فضل، والطنبولي، عزة (2020) التي هدفت إلى التوصل لتصور مقترح من منظور
الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتخفيف من حدة الضغوط الحياتية لأبناء
السجينات الغارمات في مصر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والإنسانية ،
العدد (49)، المجلد (1) ، ص 23-60.
- حمودة، منتصروزين الدين، بلال (2008). انحراف الأحداث. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
الحنائي، علي (2006). الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث إلى الانحراف، منشورات جامعة نايف
العربية للعلوم الأمنية، الرياض
- الخطاطبة ، خلود ، 2017 ، جريدة الدستور ، 10/12
- خفاجي، حسن (1977). دراسات في علم الاجتماع الجنائي. الطبعة الأولى، جدة.
- دبانة، ع.، البرغوثي، ك. (2012) تقرير نتائج التقييم السريع-حول التمكين الاقتصادي
للمرأة، الأردن: المجلس الأعلى للسكان. ص 1-31.
- القدس، م. (2000) سوسيولوجيا الصنائع عند ابن خلدون: دراسة في علم اجتماع
العمل، السعودية: مجلة جامعة الملك سعود، المجلد (13)، العدد (2). ص 377-408.
- القدس، م. (2007) إشكالية عمل المرأة العربية وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية،
المغرب: مركز الدراسات والأبحاث، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد
المرأة 2007. ص 1-11.
- الدوري، عدنان (1984)، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، الكويت: منشورات ذات
السلاسل.
- رمضان، السيد (1995)، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال انحراف الأحداث، الإسكندرية،
دار المعرفة الجامعية.
- الرميح، صالح (2004). البرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة للأحداث بداخل دور الملاحظة،
واقعا وسبيل تطويرها دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية،
منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- زريق، هـ. (1983) نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي في المستقبل العربي،
بيروت: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (48). ص 96-97
- زعرور، طارق (2017). نظرية الوصم الاجتماعي، منشورات مجال علم الانحراف والجريمة.

- السدحان، عبدالله (1999). أسباب العودة إلى الجريمة: دراسة عن أسباب عودة الأحداث للانحراف، مجلة التعاون، الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد (42)، ص32-66.
- شتا، السيد (2004). الانحراف الاجتماعي، الأنماط والتكلفة. القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الشرقاوي، أنور (1986). انحراف الأحداث. الطبعة الثانية، القاهرة.
- الشهري، ناصر، (1421هـ) اتجاهات الأحداث المنحرفين نحو البرامج المقدمة لهم بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض: دراسة مسحية على الأحداث بدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- صبري، داليا (2018) إسهامات جمعيات رعاية وتنمية المرأة في تحقيق المساندة الاجتماعية للغارمات المفرج عنهن. مجلة الخدمة الاجتماعية، جامعة بني سويف.
- عبد الحميد، عبد المحسن (1986)، موقف الشريعة الإسلامية من النظرية البيولوجية، معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- عبيد، حسن إسماعيل (1993)، سوسيولوجيا الجريمة، لندن، الطبعة الأولى، شركة ميد لاين المحدودة.
- عسيري، عبدالرحمن (2008). النظريات العلمية والنماذج التفسيرية في مجال انحراف الاطفال، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- العمرى، صالح بن محمد الرفيع (1423هـ)، العودة إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية، الطبعة الأولى، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- عودة، عبد القادر (1997)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، الجزء الأول، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- القديري، ريم (2006). العلاقة بين التنشئة الأسرية والانحراف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.
- القرني، عبدا لعزیز، (1423هـ) مدى رضا الأحداث الجانحين عن خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لهم في دور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- القرني، محمد (2005). مدى تأثير العنف الأسري على السلوك الانحرافي لطالبات المرحلة المتوسطة بمكة المكرمة، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، العدد (0)، ص10-52.
- المجلس الأعلى للسكان (2013) محددات مساهمة المرأة في سوق العمل وأثرها في خصوبتها، الأردن: عمان.

المجلس الأعلى للسكان (2014) تفعيل مشاركة المرأة في سوق العمل "ملخص سياسات"، الأردن: عمان.

المجلس الأعلى للسكان ودائرة الإحصاءات العامة (2015) دراسة خريطة تمكين المرأة الأردنية 2014، الأردن: عمان.

مسعد، مروة، وأبو الفتوح، فاطمة (2019). إعداد وتنفيذ وتقييم برنامج إرشادي لتنمية الكفاءة الذاتية للغارمات لإدارة الأزمات الإقتصادية، بحوث عربية في مجالات التربية النوعية، العدد الحادي عشر.

منظمة الأسكوا (المنظمة العربية للعلوم والتكنولوجيا) (2014) التقرير السنوي، لبنان: بيروت.

النصيري، محمد (1991) القانون اليمني وجناح الأحداث، عدد خاص (ملخصات أبحاث الندوة العلمية الوطنية حول: جناح الأحداث في اليمن "المشكلة، الأسباب، المعالجات" 24- 26 ديسمبر 1991) / مجلة الصحة النفسية. الجمعية النفسية اليمنية. العدد الخامس يناير/ مارس. الصفحة 77.

وزارو الشؤون الاجتماعية (2011). دور الملاحظة الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الياسين، جعفر عبد الأمير (1981). اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، ط1، بغداد: وزارة الثقافة والأعلام.

اليوسف، عبد الله (2001). نظريات السلوك الإجرامي، محاضرات غير منشورة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ب. المراجع الأجنبية:

Comello, K Leonora, M Ruth, E(2004), Attitudes Of Rural Middle School Youth Toward Alcohol Tobacco, Drugs And Violence, The Rural Educator, Vol 4, No 3, Pp 68-82.

Hetmer, Karen(1995). Sex, Recation, Delinquency, Ph. D-IRIC Northern Ire And University.

Landau, R (1995) Locus Of Control And Socioeconomic Status : Does Internal Locus Of Control Reflect Real Resources And Opportunities Or Personal Coping Abilities ? Social Seince Medicine, 41, No.11, 1499 – 1505 .

Nancym, Marion(2003).Effectiveness Of Community- Based Correctional Programs,A Case Study Prison Journal,Dec,Vol 82 Lssue4, P,P20-35.